

مأزق الديمقراطية في الشرق الأوسط هل الإسلاميون هم الحل ؟

ملخص

حوار سياسي في المنتدى الخاص لمعهد واشنطن عقده:

رويل مارك جيرش وروبرت ساتلوف

في ١٩ /نيسان/ ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

ننقل هنا ملخص لندوة عقدها كل من رويل مارك جيرشن وروبرت ساتلوف في المنتدى الخاص لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، هذا المعهد المهتم بشؤون المنطقة هنا ويعمل ويتعاون معه كثير من نشطاء المحافظون الجدد، ويلاحظ هنا إختلاف وجهتي نظر الرجلان، فالأول يشجع التعاون مع الإسلاميين المعتدلين لإحتواء المتطرفين، والثاني يشكك بحقيقة الإسلاميين المعتدلين. ولكن يبدو من سياق الأحداث في المنطقة إن الخط الأول سيكون الساند ولو الى حين. وفيما يلي عرض سريع لأهم الأفكار الواردة:

لقد حان الوقت لقيام واشنطن بتبني سياسة تقبل الأحزاب السياسية الإسلامية كمثلين شرعيين وشركاء محتملين حتى في الشرق الأوسط

إن هذه الأحزاب تشكل بديلاً للتطرف العنيف لأسامة بن لادن

في الحقيقية فإن رجال الدين الشيعة والأصوليين الإسلاميين السنيين اللاعنفيين هم المفتاح لعزل الأصوليين الأكثر تطرفاً ودرهم سياسياً

إن التقدميين والليبراليين في المنطقة، والذين هم ذوو شعبية كبيرة في الغرب، لا يشكلون الإجابة على (اللادنية)، فهم ضعفاء، وليسوا بذوي شعبية

فقد اعتقد بعض الليبراليين أن الطريق الوحيد إلى الديمقراطية في المنطقة كان عبر الديكتاتوريات المستتيرة، عبر الطريق الذي سلكه كمال أتاتورك في تركيا

وحده انتشار الديمقراطية الحقيقية، والواقعية بإمكانه أن يكسر الصلة المتسلسلة بين الاستبداد والتطرف الإسلامي. ولا يمكن للديموقراطية أبداً أن تتجذر فعلياً في المنطقة إلا إذا كان الأصوليون الإسلاميون جزءاً من العملية

في الوقت الحالي، يهتم رئيس الجدل الفلسفي في العالم الشيعي بدور رجال الدين في الحياة العامة. بهذا الصدد، لعب آية الله على حسين السيستاني في العراق دوراً إيجابياً في مضادة بدعة الخمينية والتي دعت إلى حكم رجال الدين رغم كون السيستاني والكثير

من رجال الدين الشيعة الآخريين يعتنقون بعض الرؤى التي قد تبدو منفرة للآذان الغربية، ومضادة لسياسة الولايات المتحدة، إلا أنهم يدعمون الديموقراطية كذلك.

يمكن القيام بمساع مشابهة في العالم السنى. إن تسلم الأصوليين السنيين السلطة سيدفعهم إلى تقديم إجابات للمشاكل اليومية لشعوبهم ويحد من فتنة شعارهم (الإسلام هو الحل)، كما أن نجاحهم سيقوض جاذبية التطرف السنى العنيف. إن هذه العملية هي أفضل ترياق (للادنية) وينبغى أن تتم ملاحظتها من قبل الحكومة الأمريكية.

الإسلاموية – السعى إلى تنظيم المجتمع وإنشاء حكومة مرتكزة على قانون إسلامى – هي أعظم تحد ايدىولوجى يواجه الولايات المتحدة اليوم. إن هدف سياسة الولايات المتحدة ينبغى أن يكون تفويض وهزيمة الإسلامويين عن طريق دمج وتنشئة ودعم ائتلاف واسع من غير الإسلامويين ومن معادي الإسلاموية

فبعد كل شيء، فإن الإسلامويين ينظرون إلى العنف كتكتيك وليس كاستراتيجية

إن فكرة كون الإسلاميين المعتدلين المفتاح لتعديل الإسلامويين الراديكاليين هي فكرة نظرية بحتة. فرغم كون السيستانى جديراً بالثناء لضبط النفس، فإن المراهنة على رجال الدين – بدلاً من الديموقراطيين الليبراليين – ما يزال يشبه رمى النرد

مأزق الديمقراطية في الشرق الأوسط

هل الإسلاميون هم الحل ؟

(١)

رويل ماريك جيرشت وروبرت ساتلوف

في ١٩ /نيسان/ ٢٠٠٥ عقد
رويل مارك جيرشن وروبرت
ساتلوف حواراً سياسياً في المنتدى
الخاص لمعهد واشنطن. السيد
جيرشت زميل مقيم في معهد
الانتربرايز الأمريكي، ومؤلف
(التناقض الإسلامي: رجال الدين
الشيعية، والأصوليون السنويون،
وقدوم الديمقراطية العربية،
٢٠٠٤).

السيد ساتلوف هو المدير
التنفيذي لمعهد واشنطن ومؤلف
الدراسة الأحدث لمعهد واشنطن
(معركة الأفكار في الحرب على
الإرهاب: مقالات عن الدبلوماسية
الأمريكية العامة في الشرق الأوسط،
٢٠٠٤). فيما يلي تلخيص موجز
لملاحظاتهما.

رويل مارك جيرشت

لقد حان الوقت لقيام واشنطن
بتبني سياسة تقبل الأحزاب السياسية
الإسلامية كممثلين شرعيين وشركاء
محتملين حتى في الشرق الأوسط. إن

هذه الأحزاب تشكل بديلاً للتطرف
العنيف لأسامة بن لادن. في الحقيقة
فإن رجال الدين الشيعة والأصوليين
الإسلاميين السنين اللاعنفيين هم
المفتاح لعزل الأصوليين الأكثر تطرفاً
ودحرهم سياسياً. ورغم أن حكومة
الولايات المتحدة لا ينبغي عليها
السعي بإصرار للحوار مع
الأصوليين، فليس دور أمريكا القيام
بفرض اختبار تحليلي على الحكومات
الأجنبية بينما تقوم تلك في النظر فيما
إذا كانت ستسمح للأحزاب الإسلامية
بالدخول في العملية السياسية. إن
التقدميين والليبراليين في المنطقة،
والذين هم ذوو شعبية كبيرة في
الغرب، لا يشكلون الإجابة على
(اللدنية)، فهم ضعفاء، وليسوا بذوي
شعبية، وبعيدون عن التيار الرئيسي
في أوطانهم، وأن توجيه الدعم
الأمريكي لهم سيكون إضاعة للجهد.

قبل هجمات ٩/١١ لم تكن
الديموقراطية في الشرق الأوسط ذات
أولوية على أجندة سياسة الولايات
المتحدة في الشرق الأوسط. فقد اعتقد
بعض الليبراليين أن الطريق الوحيد
إلى الديمقراطية في المنطقة كان
عبر الديكتاتوريات المستتيرة، عبر
الطريق الذي سلكه كمال أتاتورك في
تركيا. إلا أن الحكمة الرسمية تغيرت
بعد ٩/١١، فمن الواضح أن الوضع
الحالي يشكل خطراً على مصالح

الولايات المتحدة، بعد أن أسفر تزواج
الثيوقراطية والنشاط الديني عن ولادة
(اللادنية). وحده انتشار الديموقراطية
الحقيقية، والواقعية بإمكانه أن يكسر
الصلة المتسلسلة بين الاستبداد
والتطرف الإسلامي. ولا يمكن
لليوميات الديمقراطية أبداً أن تتجذر فعلياً في
المنطقة إلا إذا كان الأصوليون
الإسلاميون جزءاً من العملية.

في الوقت الحالي، يهتم
رئيس الجدل الفلسفي في العالم
الشيوعي بدور رجال الدين في الحياة
العامة. بهذا الصدد، لعب آية الله علي
حسين السيستاني في العراق دوراً
إيجابياً في مضادة بدعة الخمينية
والتي دعت إلى حكم رجال الدين
رغم كون السيستاني والكثير من
رجال الدين الشيعة الآخرين يعتقدون
بعض الرؤى التي قد تبدو منفرة
للأذان الغربية، ومضادة لسياسة
الولايات المتحدة، إلا أنهم يدعمون
الديموقراطية كذلك.

إن المسؤولين الأمريكيين في
حاجة إلى الإقرار بالفوائد الهائلة التي
يمكن الحصول عليها من العمل مع
شخصيات كهذه في مهمة إرساء
الديموقراطية في العراق، حتى وإن
كان الديموقراطيون العراقيون حينها
يناصرون رؤى مضادة لرؤى
واشنطن.

يمكن القيام بمساح مشابهة
في العالم السني. إن تسلم الأصوليين
السنيين السلطة سيدفعهم إلى تقديم
إجابات للمشاكل اليومية لشعوبهم
ويحد من فتنة شعارهم (الإسلام هو
الحل)، كما أن نجاحهم سيقوض
جاذبية التطرف السني العنيف. إن
هذه العملية هي أفضل ترياق (للادنية)
وينبغي أن تتم ملاحظتها من قبل
الحكومة الأمريكية.

أزمة الديموقراطية في الشرق الأوسط

هل الإسلاميون هم الحل؟

(٢ - ٢)

روبرت ساتلوف

الإسلاموية - السعي إلى
تنظيم المجتمع وإنشاء حكومة مرتكزة
على قانون إسلامي - هي أعظم تحد
إيديولوجي يواجه الولايات المتحدة
اليوم. إن هدف سياسة الولايات
المتحدة ينبغي أن يكون تقويض
وهزيمة الإسلاميين عن طريق دمج
وتنشئة ودعم ائتلاف واسع من غير
الإسلاميين ومن معادي الإسلاموية.
يميل معظم المراقبين إلى
تصوير العنف على أنه اختبار تحليبي
للشرعية، فإذا ما كانت جماعة لاعنفية
فإنها تتجح في الاختبار، وإذا ما كانت

تناصر العنف فإنها تفشل فيه. إن هذا معيار ضروري ولكن ليس كافياً. فبعد كل شيء، فإن الإسلامويين ينظرون إلى العنف كتكتيك وليس كاستراتيجية. إن تلك الجماعات الإرهابية التي تخلت عن العنف قد قامت بذلك فقط تحت الضغط، وعندما حرمت من البدائل الأخرى. والحال كذلك، فليس هناك داع للاعتقاد بأن التزامهم بالمشاركة السلمية في الحياة السياسية يمثل أي شيء سوى الذرائعية والتكتيك.

إن فكرة كون الإسلاميين المعتدلين المفتاح لتعديل الإسلامويين الراديكاليين هي فكرة نظرية بحتة. فرغم كون السيستاني جديراً بالثناء لضبط النفس، فإن المراهنة على رجال الدين — بدلاً من الديموقراطيين الليبراليين — ما يزال يشبه رمي النرد. في الحقيقة، فإن الأمثلة الوحيدة لإسلامويين معتدلين وهم في السلطة قد حدث في بلدان ذات حاكم وطني أعلى (على سبيل المثال، الملك في الأردن، والجيش في تركيا) والذي بإمكانه أن يتدخل ويفرض قواعد الحياة السياسية.

إن معايير القبول للمشاركة في السياسة الانتخابية ينبغي أن تكون أعلى بكثير من مجرد إيقاف العنف. فحتى يتم شملهم في حوار الولايات المتحدة السياسي، فإن على الأحزاب

السياسية أن تجتاز امتحانين اثنين؛ الأول هو الزمن، إن تركيا هي دولة ديموقراطية منذ ثمانين عاماً، وما يزال الجيش حاكماً مركزياً. ويتضمن الامتحان الثاني تقويماً للمنظور الكامل لسياسات جماعات عاملة معينة، وليس نبذها اللفظي للعنف وحسب. على سبيل المثال، إذا ما شطبت جميع الإشارات إلى استخدام العنف من قاموس حماس، ولكنه احتفظ بجميع عناصر كره الأجانب، والعناصر التأميرية، والعنصرية المتخلفة، وعناصر معاداة السامية فذلك لن يكون كافياً للحصول على دعم الولايات المتحدة، بل ينبغي على حماس أن تظهر عبر الممارسة أن أهدافها قد تغيرت.

ورغم أن الولايات المتحدة ليس لها كلمة فيما إذا كانت الأحزاب الإسلامية مرخصاً لها بالمشاركة في الحياة السياسية في بلدانهم الخاصة، فإن على واشنطن أن يكون لها أقل اتصال ممكن مع هذه الجماعات قدر الإمكان — والأفضل عدم وجود أي منها — (إذا ما أنفقت الولايات المتحدة أموالها ومواردها السياسية في الاتجاه الخاطئ، فإنها لن تساعد خصومها وحسب، ولكنها ستقوض كذلك حلفاءها الطبيعيين: الديموقراطيين المحليين، والإصلاحيين). وليس بإمكان واشنطن أن تسير في طريقيين؛

فليس بإمكان الولايات المتحدة أن
تدعم كلاً من الإصلاحيين
والإسلاميين في نفس الوقت. بدلاً
من ذلك، فإن عليها أن تدافع عن
الأفراد والمؤسسات التي تحمل القيم
العالمية لحكم القانون، وحقوق
الأقليات، والتسامح وغيرها. باللغة
العملية، فإن هذا يعني، سياسة أكثر
جزماً للاستثمار في ديموقراطية الحياة
الحقيقية، وليس في ديموقراطية
النظرية المجردة.

نقلًا عن مركز الشرق العربي للدراسات
الحضارية والإستراتيجية